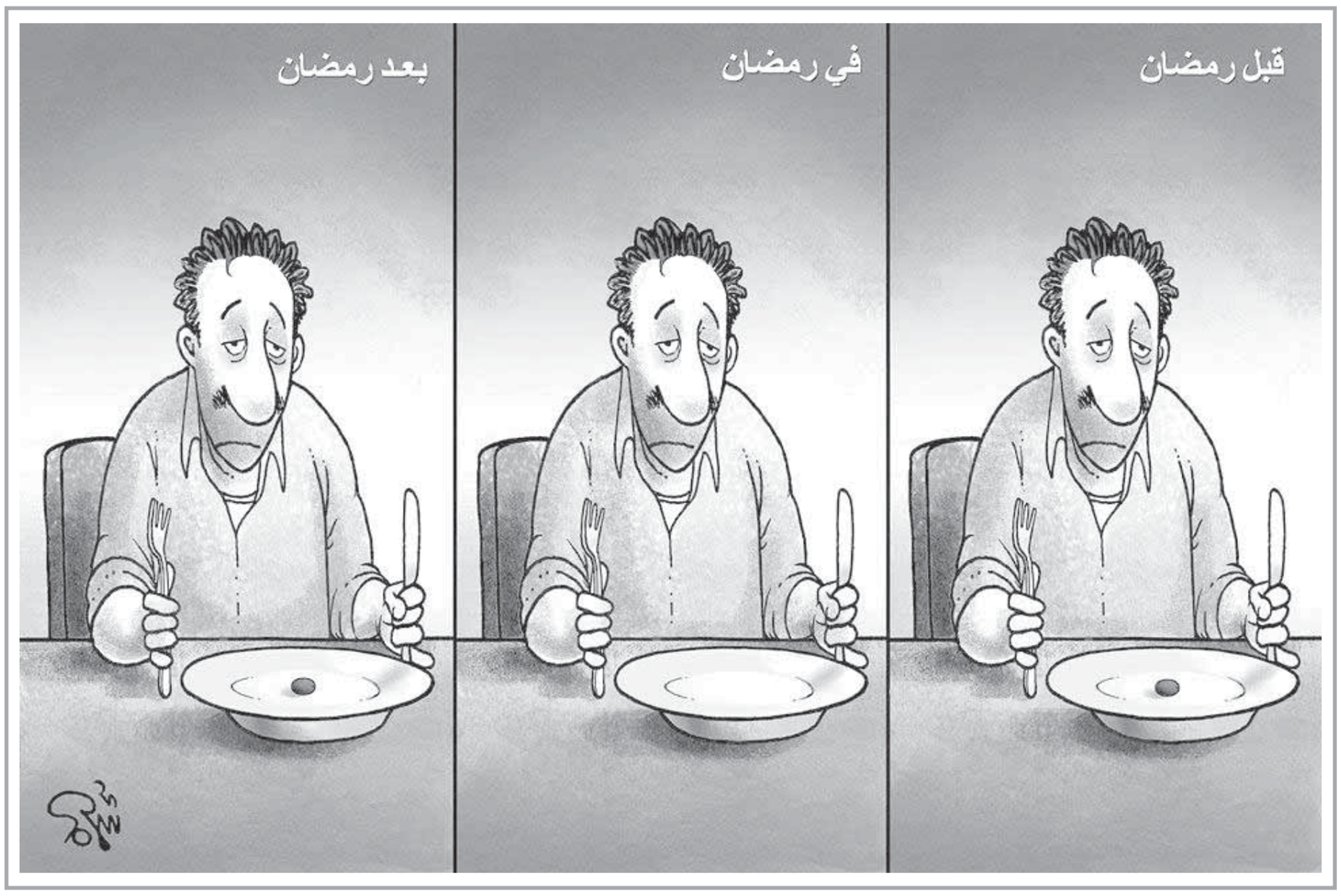

حلويات الحوارنة معكرونة معونات مطحونة

درعا- الوطن

قلّ وجود الحلويات الشعبية الرمضانية الجاهزة التي تلي وجبات إفطار الحوارنة في الشهر المبارك نظراً لارتفاع أسعارها الباهظ في الظروف الراهنة، وبجولة بسيطة على الأسواق تجد أن المعروض في محال الحلويات قليل جداً والإقبال عليها أقل، إذ يصل سعر الكيلو الواحد من الهريسة وعقال الشايب والنمورة من الأنواع الشعبية لمكوناتها المتواضعة بعيداً عن السمنة الحيوانية والمكسرات إلى نحو ألف ليرة سورية، كما أن القطايف التي كانت تعد الحلو شبه اليومي لعامة الناس في رمضان أصبحت مكلفة إذ يبلغ سعر الكيلو غرام الواحد من عجينتها ٣٥٠ ليرة وطبعا ليست المشكلة هنا بل بالحشوة من جوز وقشطة وبالزيت اللازم لقليها ناهيك عن السكر، وأمام هذا الواقع كان لا بد من بدائل منزلية أقل كلفة وهنا كان عماد حلويات ربات المنازل السميد الذي ينتج من طحن معكرونة المعونات إذ يمكن بإضافة مواد قليلة أخرى إليه من بيض ولبن وخميرة ومنكهات أن تتم صناعة الهريسة أو الإسفنجية، كما يتم باستخدام الطحين صناعة الزلابيا والمبروشة مع قليل من مربى المشمش أو غيره، وأحدث صرعات الحلويات التي ابتكرتها بعض ربات المنازل الحورانيات هي صناعة الكنافة النابلسية من البرغل والحشوة هي عبارة عن قشطة من خليط سميد المعكرونة المطحونة وقليل من الحليب المجفف الذي يشترى من معونات الأشقاء الفلسطينيين لأن معونات السوريين لا تشتمل عليه، وإن لم تستطع ربة المنزل عمل الحلويات بعد صيام يوم طويل نصفه تقضيه في المطبخ لإعداد وجبة الإفطار يتم إشباع الحاجة إلى الحلويات بشراء عبوة راحة حورانية سادة زنة ٣٠٠ غرام بسعر ٢٠٠ ليرة سورية وعلبة بسكويت سادة بسعر ٥٠ ليرة سورية وكان الله بالسر عليماً.
وبالطبع فإن كل ما تقدم يحدث من دون أي تفكير بالحلويات الشرقية الأخرى (المهنا) من مبرومة وآسية وبلورية وعش البلبل وغيرها لكونها بأسعار فلكية وقد حذفت من قواميس احتياجات الأسر لاعتبارها من الكماليات التي يتقدم عليها الكثير من المتطلبات المعيشية اليومية الضرورية.

محافظ اللاذقية يطالب بدوام المديرين في الأسواق للرقابة:

«نحنا شغّيلة عند المواطن... لكن برواتب نأخذها من الدولة»

اللاذقية - نهى شيخ سليمان

بعد ارتفاع أسعار اللحوم بوصول سعر الكيلو غرام الواحد إلى ٥٠٠٠ ليرة سورية، لم يعد يتسنى لأغلبية الأسر من ذوي الدخل المحدود وما دون، الاعتماد عليها لإدخالها في مأكولاتهم كمادة غذائية، ما جعل البعض يستغني عنها، والبعض الآخر يستبدلها بالفروج الذي تبقى أسعاره ورغم ارتفاعها الكبير أرحم من أسعار اللحوم، حيث حددت دائرة حماية المستهلك بنشرتها لبداية شهر رمضان الكريم سعر الواحد كغ من الفروج مذبوح ومنظف بـ٩٢٠ ليرة سورية، ليصل بذلك المعدل الوسطي لسعر الفروج نحو ٢٠٠٠ ليرة سورية إذا التزم البائع بالتسعيرة، ولم يتلاعب في الميزان، أو لم يستخدم أساليب الغش المعتمدة منذ سنوات ولا زالت بنقع الفروج بالماء، أو حقنه بالماء لزيادة وزنه، كما شملت لائحة التسعير مبيع كغ القطع من الفروج وفق التالي: شرحات من دون عظم ١٣٦٨ ل.س صدر بعظمه ١٠٦٦ ل.س، الفخذ ٨٨٨ ل.س، الدبوس ١١٥٤ ل.س، والسودة ١٢٤٣ل.س، قوانص، ٣٥٥ ل.س، الرقبة ٢٦٦ ل.س، لكن ما يحصل في المبيع أن أغلبية الباعة يقطعون الرقبة مع الصدر لتباع معه بسعر ١٠٦٦ بدلاً من ٢٦٦ ليرة، ولسان حالهم يقول:عجبك خود.. ما عجبك الله معك، كما يبيعون الفروج الكامل من دون توابعه سودة وقوانص، لتجميع هذه القطع وبيعها بالسعر المحدد لها بدلاً من بيعها مع وزن الفروج الإجمالي.
وما يحدث من تلاعب في مبيع مادة الفروج يحصل في مبيع المواد الأخرى، وسعياً لضبط هذه الحالات من التلاعب والغش الذي يزداد في شهر رمضان الفضيل نظراً للإقبال المتزايد على الشراء، وجه محافظ اللاذقية ابراهيم خضر السالم مديري التموين والاستهلاكية بضرورة التشديد على مراقبة الأسواق لمنع تذبذب الأسعار، وزيادة عدد منافذ بيع الخبز للتخفيف من دور السماسرة، والتشبيك بالعمل التفاعلي ما بين الأفران العامة والخاصة، وقال السالم لمديري الأسرة التموينية: (نحنا شغّيلة عند العالم... لكن رواتبنا نأخذها من الدولة) لذلك عليكم كمديري أسرة تموينية، وكذلك رؤساء الدوائر والأقسام، وطوال شهر رمضان الكريم الحضور في الأسواق بشكل دائم، وعدم الجلوس وراء المكاتب إلا بداية الدوام لتوقيع البريد، أو نهاية الدوام ما بعد الساعة الثالثة من كل يوم لتسيير الأمور الإدارية، وذلك بهدف التركيز اليومي على حركة الأسواق بالإشراف الفعلي وليس الإعلامي، وكذلك الإشراف المباشر على توزيع المواد الغذائية والتموينية في الصالات، فالمساومة على قوت الناس غير مسموح بها أياً كان نوعها، موجهاً بتوزيع مادة السكر في الأرياف أسوة بالمدينة التي تعطى ٩٠٪ من المادة لأن أكثر صالات الخزن موجودة بها، مطالباً المديرين بتوزيع السكر والزيت بمعدل عبوتي زيت و٣ كغ سكر لكل أسرة، وذلك بعد اعتماد إحصائية لكل قرية يتم إعداد قائمة بعدد الأسر فيها من مختار القرية.

سوق سوداء للقبور!!

٢٥ وفاة يومياً في دمشق و١٠٠ ألف قبر في كل دمشق و٨٩٤١ وفاة خلال العام الماضي

محمود الصالح

كشف المهندس حسام النقطة مدير مكتب دفن الموتى أن عدد الوفيات في مدينة دمشق خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت ٢٥٢٢ وفاة على حين كان عدد الوفيات في العام الماضي ٨٩٤١ وفاة وكان العدد ٦٦٠٦ وفيات خلال عام ٢٠١٤ جاء ذلك في حديث خاص لـ«الوطن» حيث أكد أن عدد الوفيات في مدينة دمشق يتراوح يوميا بين ١٨ و٥٠ وفاة والمعدل الوسطي اليومي يبلغ ٢٥ وفاة.
وعن الإجـراءات المتبعة في المكتب بين النقطة: يتم تقديم طلب من ذوي المتوفى مرفقا بشهادة وفاة رسمية وفي حال كان للعائلة قبر في مدينة دمشق يتم الكشف على هذا القبر من خلال الحاسوب وبعد التأكد من المعلومات وحق المتوفى في الدفن في هذا القبر يتم فتح القبر ويسدد ذوو المتوفى مبلغ ٢٥٠٠ ليرة للحفار لقاء فتح القبر و١٢٥٠٠ ليرة لمكتب دفن الموتى لقاء قيمة الكفن و«الذهبة» وأجور التغسيل والسيارة والعمال. وفي حال لم يكن للمتوفى قبر في مدينة دمشق يتم دفنه في مقبرة نجها وقيمة القبر هناك ٢١٠٠ ليرة سورية وهذا المبلغ يتم تحويله إلى وزارة الأوقاف التي قامت بإنشاء هذه المقبرة والتي يوجد في ٦ جزر، في كل جزيرة ٧ آلاف قبر وأصبحت الآن شبه ممتلئة ولم يعد هناك سوى ٣ آلاف قبر في نجها وتمتاز المقابر في نجها بأنها موحدة وبقياسات نظامية وجدران بيتون علماً أن كلفة القبر على وزارة الأوقاف بحدود ٣٥ ألفاً وتقوم ببيعه بمبلغ ٢١٠٠ ليرة سورية وعن أجرة تغسيل الميت فهي ألف ليرة فقط أما في المشافي الحكومية والخاصة فيتراوح أجر تغسيل الميت بين ١٥ إلى ٣٠ ألف ليرة سورية.
وعن عائدية القبور القديمة في مدينة دمشق أوضح النقطة أن معظم مقابر دمشق قديمة جداً وهي مقابر: باب الصغير وفيها ١٤ ألف قبر تقريباً والدحداح ١٤ ألف قبر والجبل ١٢ ألف قبر والشيخ رسلان ٧ آلاف قبر والميدان ١٢ ألف قبر ونجها ٤٠ ألف قبر وفي كامل مدينة دمشق يصل عدد القبور إلى نحو ١٠٠ ألف قبر وهذه القبور باستثناء مقابر نجها هي قبور قديمة مسجلة وتم إجراء الإحصاء لها وموثقة في مكتب دفن الموتى حاسوبياً وفي السجلات حيث تم في عام ١٩٩٤ الإعلان عن توثيق المقابر في مدينة دمشق وحتى عام ٢٠٠١ وسجلت المقابر وأعطيت القبور أرقاماً تسلسلية في الحاسب بعد أن قام الورثة بتوثيق أحقيتهم في هذه القبور لأن ملكية القبر لأول شخص يدفن فيها ثم ينزل فيه بعده صاحب الحق في الميراث وهكذا وكل ذلك كان يسجل في سجل خاص منذ عام ١٩٦٣ وكذلك الشواهد الحجرية هي مصدر توثيق لأنها لا يمكن تزويرها أما الشواهد الرخامية فليست معتمدة.
ولا يجوز أن يتم دفن شخص مع شخص آخر قبل مرور ٥ سنوات على وفاة الأول لتكون الجثة قد فنيت وفي بعض الأحيان يمكن الدفن بعد ٣,٥ سنوات في حال الضرورة.
ويمكن للورثة الشرعيين للقبر أن يستضيفوا ميتا في قبر مورثهم حيث يحضر إلى المكتب وريثان شرعيان لا يكونان أخوين ويوقعا على تصريح استضافة لمتوفى في قبر مورثهم وبعد خمس سنوات تعود أحقية القبر إليهم ولا ينتقل حق الدفن إلى ورثة المتوفى المستضاف وكذلك يمكن لأصحاب الحق في القبر التنازل عن حقهم أمام القضاء حيث يصدر قرار قضائي يعطي الحق في الدفن للشخص المتنازل له من المتنازل وهذه العملية تكون بيعاً مخفياً.
وعن عمليات تخصيص المقابر في دمشق أوضح النقطة أنه يتقدم ذوو المتوفى إلى السيد المحافظ بطلب تخصيص إذا كانوا من أبناء دمشق وليس لديهم قبر مسجل باسمهم ويتم إحالة الطلب إلينا ويتم الكشف من خلال الحاسب وفي حال لم يكن هناك قبر للعائلة في دمشق يتم تخصيص العائلة في دمشق مقابل ٥ آلاف ليرة عن القبر مضافا إليها أجور الحفار ٢٥٠٠ و١٢٥٠٠ ليرة أجور ومواد الدفن من «ذهبة» وسيارة ومغسل.
أما أجور بناء القبر من الأرض فهي مع المواد ١٦ ألف ليرة سورية وهذه الحالة للقبر المحفور الجديد في مقابر دمشق القديمة. الآن هناك مقبرة للشهداء في الميدان هي مقبرة الحصني وهي حديقة قديمة ومتروكة منذ ٥٠ سنة تم اتخاذ قرار من المحافظة بتخصيصها للشهداء فقط وفيها ١٥٠٠ قبر تقريباً.
وعن وجود درجات وتصنيف في القبور أكد النقطة أن هذا الأمر غير موجود والفرق الوحيد بين متوفى وآخر في طول الكفن حسب جسم المتوفى وما سوى ذلك لا يوجد أي تفريق بين متوفى وآخر. وأوضح مدير مكتب دفن الموتى أنه إضافة إلى المقابر التي تحدثنا عنها هناك مقابر خاصة أسسها الأهالي في بعض الأحياء في كفرسوسة ودمر وقدسيا وجمعية زين العابدين في الجبل، وعن إمكانية دفن الموتى الذين ليس لهم أهل أكد النقطة أن المكتب يقوم بدفن أموات دار السعادة مجانا وهناك ٥٠ قبراً في نجها مخصصة لمن ليس لهم أهل حيث يتولى المكتب تغسيل الميت وتكفينه ودفنه مجاناً.
واشتكى النقطة من وجود معاناة مستمرة لدى المكتب نتيجة رغبة أغلب الناس في دفن موتاهم خلال ساعة واحدة يوم الجمعة عند الصلاة وإبقاء موتى بعد ظهر الخميس حتى يوم الجمعة لدفنهم وهذا يرتب على المكتب ضغطاً كبيراً لعدم وجود العدد الكافي من السيارات والعمال والمغسلين والمغسلات لتلبية الطلب حيث يوجد في المكتب ٢١ سيارة فقط و٨ مغسلات أما عدد المغسلين فهو يكفي لكن هناك نقصاً في عدد السائقين وهذا يؤثر في عمل المكتب.
وكشف النقطة أن للمكتب خصوصية تختلف عن أي موقع آخر حيث إن جميع من يتعامل معهم هم من أصحاب المصائب ولذلك يحتاج العمل في المكتب إلى خصوصية كبيرة جداً. وعن إمكانية بناء مقابر جديدة بين مدير مكتب دفن الموتى أنه خلال الأشهر القريبة ستقوم وزارة الأوقاف بتسليم المكتب جزيرة جديدة في نجها.

النقطة: قبور جديدة قريبا في نجها وسعر القبر ٢١٠٠ ليرة

نقص في عدد المغسلات وضغط كبير يوم الجمعة

المفتي العام: مليون ل.س نصاب الزكاة

الوطن

أصدر مجلس الإفتاء الأعلى في سورية الرأي الشرعي عن مقدار زكاة الفطر وفدية الصيام ونصاب زكاة المال النقدي. حيث أكد سماحة المفتي العام للجمهورية العربية السورية الدكتور أحمد بدر الدين حسون أنه وبعد التشاور مع السادة أصحاب الفضيلة المفتين في سورية تم الاتفاق على أن زكاة الفطر خلال هذا العام وفي ضوء الأسعار والأحوال في البلاد هي ٥٠٠ ليرة عن الشخص الواحد بحدها الأدنى و١٠٠٠ ليرة سورية في حدها الأعلى ولا تجب على الجنين إلا إذا ولد قبل طلوع فجر العيد وكذلك هو المقدار ذاته بالنسبة لفدية الصيام لمن لا يستطيع الصيام ونصاب المال النقدي هو مليون ليرة سورية محسوبة وفق الحدين الأدنى للفضة والأعلى للذهب مقسوم على ٢. وأوصت إدارة الإفتاء العام في البلاد أن يتم دفع الزكاة نقدا ويبدأ موعد زكاة الفطر من أول رمضان حتى قبل صلاة عيد الفطر. ولا يجوز إعطاء الزكاة للأصول أو الفروع.

٥١ حالة غش امتحاني في القامشلي

الحسكة- دحام السلطان:

تضاربت الآراء حول امتحان مادة الرياضيات للشهادة الثانوية العامة بفرعها العلمي، التي حملت في طيّاتها مفاجآت لطلاب الحسكة من مذاق الصدمة، في ظل هذه الظروف العصيبة وغير النموذجية، التي يجري عليها التعليم الثانوي بكل فروعه خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي مرّت على المحافظة وريفها المترامي الأطراف.!
وبعيداً عن المفاجآت الامتحانية التي اعتادت عليها الحسكة وطلابها، ومنها التي لمسناها خلال هذا العام الامتحاني العصيب، الذي مرّت عليه لحظات مرّة، بدءاً من يوم الشحن الذي مر على امتحان مادة العلوم لطلاب الصف التاسع، ومروراً بنقل مراكز الشهادة من القامشلي وحصرها بالحسكة ومن ثم إعادتها إلى القامشلي، وانتهاءً بالفصل (الناقص) الذي حدث في يوم الخميس الماضي بالقامشلي، وفق ما نصت عليه مذكرة مديرية التربية رقم /٢٦٢/ تاريخ ٢٠١٦/٥/٢٩ التي نصت بعدم تسليم الرواتب للمعلمين إلا بجلب كتاب من امتحانات الحسكة (ورقة قائم على رأس العمل) وهذا يشمل جميع المعلمين المقيمين على طول عرض الرقعة الجغرافية للمحافظة الواسعة الحدود والأبعاد، ما خلق ضجة كبيرة بين أوساط المعلمين في القامشلي وريفها، الذين تم إلباسهم ثوباً ليس من ثوبهم، ومقاسه ليس من مقاسهم، وبتهمة لم يقترفوها أصلاً، قبل أن يتم (لفلفة) الموضوع من رئيس مكتب التربية الفرعي ونقيب المعلمين ومدير التربية المساعد لشؤون التعليم الأساسي، ووأد التهمة في أرضها، بعد أن وصلت إلى أعلى المستويات (فوق) وعلى غير شكلها الحقيقي، لكننا سنأتي على ذكر تفاصيلها الدقيقة وبالموعد المناسب، ومنّا إلى أصحاب المعالي والقرار..!
لنأتي ونعود إلى مادة الرياضيات التي تم تشريح أسئلتها وتشخيصها وعلى لسان أهلها ومن أحد المخضرمين، الذين درّسوا المادة لطلاب الشهادة الثانوية العامة بفرعها العلمي لأكثر من ٣٥ عاماً ولا يزالون، حيث أكد المدرّس المتقاعد درال خليل: إن الأسئلة لا يوجد فيها تعقيدات بالمفهوم العام، إلا أنها سُجلت عليها ٣ ملاحظات رئيسة: الأولى منها، تكمن في السؤال الرابع من الأسئلة الذي جاءت صياغته غير تربوية كحالة تقليدية وبديهية، بدليل أنه كان من المفترض أن تُعطى المعادلة بعد الطلب الأول، أي بمعنى آخر إذا أخطأ الطالب، بالطلب الأول سيفقد علامة المسألة كاملة، والبالغة ٩٠ درجة وهنا تكمن المشكلة، والمأخذ الثاني على الأسئلة يكمن في الحل الطويل، أي إن الإجابة عن الأسئلة كانت طويلة جداً، وهي لا تنسجم إلا مع الطالب الطابقي، أي مع الطالب صاحب المستوى الجيد، وليس المتنوع في المستوى (جيد ومتوسط ومقبول) وهكذا... أما المأخذ الثالث الذي أثار الانتباه والتساؤل فيكمن في إغفال الأسئلة لقسم كبير من الأبحاث الواردة في مقرر المادة المؤلف من ٣ كتب، وهذا الإغفال في الحقيقة أصبح يسوّغ في كل عام امتحاني لأسباب غير معللة وليست واضحة ومعلنة للطالب، أي ما يبرر أن وجود تلك الأبحاث غير وارد أصلاً، إذا لم تتناوله أسئلة الامتحان النهائي.!
ومن جانب آخر بيّن مدير التربية المساعد فواز العلي المشرف على امتحانات مدينة القامشلي وريفها: أن الامتحانات تسير بشكل طبيعي، ولا معوقات تلحظ حيالها خلال الأيام الماضية، وإذا ما قيست بامتحانات السنوات السابقة، وهي أفضل بكثير من حيث الهدوء وفي الإنجاز وفي تأمين ظروف الحماية لها، في حين أن حجم ضبوط الغش بلغ ٥١ مخالفة منها ٦ مخالفات حمل جهاز (موبايل).

أسئلة اللغة الإنكليزية مناسبة لمستويات الطلاب

الوطن

جرى أمس امتحان اللغة الإنكليزية للشهادة الثانوية العامة بفرعيها الأدبي والعلمي والشهادة الثانوية الشرعية والشهادة الثانوية المهنية بفروعها الصناعي والنسوي والتجاري.
وفي تقرير لوزارة التربية حول سير الامتحانات ومستوى أسئلة المادة جاء فيه: سارت الامتحانات على نحو جيد جداً ولم يرد أي ملاحظات من الميدان وحسب أساتذة التوجيه الأول لمادة اللغة الإنكليزية كانت الأسئلة دقيقة خالية من الأخطاء العلمية والطباعية وتناسب مستويات الطلاب كافة شاملة لمواضيع الكتب وملائمة للوقت المخصص للامتحان.

تعطل ٣٦ بئر ماء في شهر واحد محافظ السويداء: الازدحام على محطة سادكوب مفتعل ولعبة لإفشال المحطة

السويداء- عبير صيموعة

بات العنوان الأبرز لمحطات المحروقات في السويداء الازدحام والأرتال وخاصة محطة محروقات شركة سادكوب حيث أكد محافظ السويداء الدكتور عاطف النداف أن الازدحام على محطة محروقات سادكوب هو مفتعل من بعض أصحاب المحطات الخاصة الذين تضررت مصالحهم والذين يعملون على إفشال هذه المحطة التي تعمل بأداء جيد وبجودة عالية لافتاً إلى أنه سيتم تكليف دوريات من قياد ة شرطة المحافظة لمحاسبة كل المخالفين الذين يحاولون افتعال الأزمات على محطات الوقود جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة الفرعية للمحروقات بالسويداء.
وأشار المحافظ إلى أنه تم تخصيص طلب إضافي لمؤسسة المياه أسبوعياً وذلك في إطار دعم المؤسسة لتلبية احتياجات المواطنين وخاصة بعد تعطل نحو ٣٦ بئراً من آبار المياه خلال الشهر الماضي فقط.
هذا وقررت اللجنة حرمان محطة وقود في بلدة قنوات من استجرار المحروقات لمدة ستة أشهر بسبب مخالفات تتعلق بالتصرف غير المشروع بمادة البنزين والبيع بسعر زائد بالإضافة إلى حرمان ناقلين اثنين لمادة الغاز من استجرار المادة لمدة ستة أشهر بسبب مخالفة تتعلق بالتصرف غير المشروع بالمادة والموافقة على تخصيص الشركة السورية الليبية بكمية ١٠ آلاف ليتر مازوت لزوم استكمال حفر بئرين أحدهما في بلدة ملح وآخر لمصلحة فوج إطفاء السويداء ومركز البحوث العلمية الزراعية بالسويداء بكمية ٣ آلاف ليتر وزيادة مخصصات مدينة السويداء من مادة الغاز المنزلي بواقع ٤ آلاف أسطوانة شهرياً لتصبح مخصصات كل معتمد في المدينة ٣٥٠ أسطوانة غاز شهرياً.